الجوي العربي . والحقيقة ان اسرائيل كانت تملك بعد حرب ١٩٦٧ ، قدرة ردعية جوية كاملة ، اذ كان بوسعها ضرب اهداف حيوية في عمق الاراضي العربية ، دون ان تخشى ضربة مضادة مماثلة . ولكن هذا الوضع لم يمنع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من شن حرب الاستنزاف (١٩٦٩ — ١٩٧٠) . وردت اسرائيل على هذه الحرب بضرب اهداف مصرية مدنية وعسكرية (مدرسة بحر البقر ، معسكر الهاكستيب ، مصنع ابي زعبل ، معسكرات الدهشور والمعادي ، ومستودعات الطيران في الخانكة ، وغيرها) بالاضافة الى ضرب مدن القناة (بور سعيد ، الاسماعيلية ، السويس) وتدمير مصانع تكرير البترول وبعض منابع النفط على الشاطىء الغربي لخليج السويس . ولقد دفع هذا العمل القيادة السياسية المصرية الى اخلاء مدن القناة من اكثر سكانها ، وترحيلهم الى داخل البلاد ، لتحرير القيادة العسكرية من الردع ، ومنحها حرية عمل اكبر .

ومع تكامل شبكة الصواريخ المصرية على طول قناة السويس ، وارتفاع مستوى كفاءة الدفاع الجوي المصري بفضل ادخال الطائرة « ميغ — ٢١ م ف » الى الخدمة ، وتكثيف تدريب الطيارين المصريين ، ووصول اعداد كبيرة من الخبراء والطيارين السوفيات الى مصر ، تناقصت حرية عمل الطيران الاسرائيلي الذي سيطر على اجواء المنطقة سيطرة كاملة منذ حصوله في عام ١٩٦٩ على طائرات الفانتوم « ف — ٤ اي » ، وطائرات سكاي هوك « أ — ٤ اي/هـ » . ولكن هذه الحرية لم تختف نهائيا ، اذ بقي بوسع الطيران الاسرائيلي القيام بمهمات ضد اهداف بالعمق المصري ، اذا ما قرر التضحية ببعض الطائرات ، ورأى ان الغرض المادي او المعنوي الذي سيحققه القصف يستحق مثل هذه المجازفة . وبالاضافة الى ذلك ، فان حرية عمل الطيران الاسرائيلي ضد اهداف تقع على اراضي البلدان العربية المجاورة ، كانت كاملة وبلا حدود ، الامر الذي حرم مصر من امكانية الحصول على مساعدة سورية على الاقل عن طريق شن حرب استنزاف سورية منسقة مع حرب الاستنزاف المصرية .

ولقد نجم عن هذا الوضع ، ان سلاح الطيران المعادي الذي فقد جزءا من حرية عمله في الاجواء المصرية ، حافظ على قدرته الردعية . ولقد استغل هذه القدرة ضد سورية ولبنان بعد توقف حرب الاستنزاف المصرية (اب ١٩٧٠) ، وكان يدمجها مع العمل الجوي ضد اهداف سورية — لبنانية — اردنية خلال الحرب التي شنها على القواعد الخارجية لقوات الثورة الفلسطينية . ومع خروج الخبراء السوفيات من مصر (تموز ١٩٧٢) ، ظن المراقبون العسكريون العالميون ان الطيران المعادي استعاد قدرته على العمل والردع بالنسبة الى مصر ايضا ، نظرا لاعتقادهم بعجز الطواقم المصرية عن ادارة شبكة الدفاع الجوي وصيانتها، ولذا فانهم لم يأخذوا بجدية كافية شعار « العمق بالعمق ، والنابالم بالنابالم » الذي طرحه الرئيس السادات.ولقد اثبتت حرب ١٩٧٣ خطأ تصوراتهم، واستطاعت الصواريخ ارض — جو والطائرات تحديد عمل الطيران المعادي ، كما استطاعت الصواريخ ارض — ارض تعديل الردع الجوي .

ويشير الرئيس انور السادات الى هذه النقطة عندما يقول بان العدوان على مدن القناة يعطيه الحق بضرب عمق اسرائيل . ويستنتج من قدرته على موازنة الردع ، ضرورة اعادة تعمير مدن القناة واسكانها ما دامت حمايتها مؤمنة بالصواريخ ارض — جو ، وما دام العدو لا يملك حرية ضربها ، لان أهدافه المدنية المتكاثفة على شريط ساحلي ضيق ، ستتعرض لضربات مماثلة ، وما دامت الصواريخ ارض — ارض المصرية والسورية قادرة على ايصال الدمار الى العمق ، وما دام وصول الطائرة « ميغ — ٢٣ » الى سورية واحتمال وصولها الى مصر والعراق سيجعلان القاذفات العربية قادرة على ضرب أعماق اسرائيل تحت حماية مظلة جوية واقية لا تستطيع طائرات الفانتوم مجابهتها .

وليس ضرب أهداف في عمق اسرائيل امرا نظريا، فلقد اعترفت اسرائيل خلال حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ان الصواريخ ارض — ارض السورية قصفت اهدافا مدنية وتجمعات عسكرية في سهلي الحولة وطبرية ، وان غاراتها على دمشق والمدن السورية الاخرى كانت ردا على هذا القصف . وفي حديث الرئيس انور السادات مع صحيفة « أخبار اليوم » (١٩٧٤/٨/٣) سئل « ألم نضع في حساباتنا ان نضرب اسرائيل في العمق ؟ » فاجاب الرئيس « طبعا كان هذا محسوبا » . وكنا مستعدين للرد